E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/98
23 March 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٨(ب) من جدول الأعمال المؤقت

فعالية عمل آليات حقوق الإنسان: المؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية

الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

تقرير من الأمين العام مقدم وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/٢٠٠٠

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٩	٣
أولا - تنفيذ خطة العمل لمدة سنتين المعتمدة في حلقة العمل الثامنـــــة عـــــن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيـــط الهادئ	١٠ - ٢٦	٥
ثانيا - حلقة العمل التاسعة بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز وحمايـــــة حقـــوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	٢٧ - ٣٤	٨
المرفق: استنتاجات حلقة العمل التاسعة بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فـــي منطقة آسيا والمحيط الهادئ		١٢

مقدمة

١- طلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٧٤/٢٠٠٠ إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريرا يتضمن استنتاجات حلقة العمل التاسعة المعنية بالتعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. ويقدم هذا التقرير وفقا لذلك الطلب.

٢- من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها. قد شجعت الأمم المتحدة باستمرار التعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في سبيل تحقيق هذا الهدف من خلال عدة أمور من بينها النظر في الترتيبات الإقليمية الممكنة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واعتمدت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان قرارات عديدة في هذا الصدد. وأكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان مجددا على الدور الأساسي الذي يمكن أن تضطلع به الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣- وعملا بقرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ذات الصلة، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إطار برنامج التعاون التقني والخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان حلقة دراسية في كولومبو في عام ١٩٨٢، كما نظم مؤخرا تسع حلقات عمل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وذلك بالتعاون مع الحكومات المضيفة: في مانيلا عام ١٩٩٠، وجاكرتا عام ١٩٩٣، وسيول عام ١٩٩٤، وكاتماندو عام ١٩٩٦، وعمان عام ١٩٩٧، وطهران عام ١٩٩٨، ونيودلهي عام ١٩٩٩، وبيجين عام ٢٠٠٠ وبانكوك عام ٢٠٠١.

٤- ومن خلال حلقات العمل تلك، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ وبشأن نهج يتبع أسلوب الخطى المتدرجة و"اللبنات" يشمل إجراء مشاورات شاملة فيما بين حكومات المنطقة تتعلق بإمكانية وضع ترتيبات إقليمية في هذا الصدد.

٥- وخلصت حلقة العمل المعقودة في عمان إلى استنتاجات مفادها، وضمن جملة أمور، أن تقاسم المعلومات وتطوير وتقوية القدرات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تشكل عاملا حاسما في عملية الخطى المتدرجة لوضع ترتيبات إقليمية في مجال حقوق الإنسان. وأوصت الحلقة كذلك بضرورة القيام بتصميم وتنفيذ برنامج إقليمي للتعاون التقني على سبيل الأولوية الملحة.

٦- واستطاعت حلقة العمل المعقودة في طهران أن تمضي قدما بهذه العملية واعتمدت للمرة الأولى استنتاجات متفق عليها. وإذا أكدت الحلقة التزامها بتطوير وتعزيز القدرات الوطنية، وذلك لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للظروف الوطنية من خلال التعاون الإقليمي وتقاسم الخبرات، فقد اعتمدت إطارا للتعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. قد حدد إطار طهران التزامات الدول إزاء أربع أولويات إقليمية: وضع خطط عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتقوية القدرات الوطنية؛ وتشجيع التثقيف في مجال حقوق

الإنسان؛ وإنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ ووضع استراتيجيات لإعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧- واستعرضت حلقة عمل نيودلهي التقدم المحرز منذ حلقة عمل طهران في المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في إطار التعاون التقني الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وحددت حلقة العمل كذلك الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها في هذا الصدد. وقررت حلقة العمل عقد حلقات عمل خلال فترة ما بين الدورات لمعالجة القضايا في كل من المجالات الأربعة لإطار طهران ورحبت بقرار مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تخصيص اعتمادات لتمويل تنفيذ المشروعات المتوخاة في هذا الإطار.

٨- واستعرض المشاركون في حلقة عمل بيجين التقدم المحرز في المجالات الأربعة المحددة في إطار طهران للتعاون التقني الإقليمي وحددوا الخطوات القادمة الممكنة. وأكدت الاستنتاجات المعتمدة خلال اجتماع بيجين على أهمية تنفيذ برنامج التعاون التقني كعنصر من العناصر الأساسية المكونة لعملية تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة. وأكدت الدول الأعضاء على أهمية الاضطلاع بالأنشطة وفقا لإطار طهران على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي وبمساعدة من الحكومات المعنية، والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني. وأشارت استنتاجات بيجين كذلك إلى ضرورة إيلاء الاهتمام، ضمن كل مجال من مجالات الإطار، إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة وللأطفال وللفئات المستضعفة. ولقد وجهت الدعوة إلى البرلمانات والمؤسسات الوطنية وفئات المجتمع المدني للمشاركة في وضع الإطار وتنفيذه.

٩- وأيدت استنتاجات بيجين أيضا تنفيذ خطة العمل لمدة سنتين. وكان من ضمن الأنشطة المذكورة ما يلي: استكمال دليل عن خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتوزيعها على الجهات الرئيسية المستفيدة؛ وإجراء دراسة استقصائية عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ ودراسة مسألة التثقيف غير الرسمي في ميدان حقوق الإنسان؛ وتنظيم اجتماع لمحفل آسيا والمحيط الهادئ عن دور المؤسسات الوطنية في مكافحة العنصرية؛ وتوفير التدريب على نهج الحماية التي تتبعها المؤسسات الوطنية؛ وعقد حلقة عمل عن أثر العولمة؛ وعقد اجتماع إقليمي تحضيري عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وإضافة إلى ذلك، أوصى المشاركون في اجتماع بيجين بعقد عدة حلقات عمل والاضطلاع بأنشطة أخرى من شأنها أن تجمع بين أهم الخبراء والفئات المهنية على الصعيد دون الإقليمي.

أولا - تنفيذ خطة العمل لمدة سنتين المعتمدة في حلقة العمل الثامنة عن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

ألف - خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية

١ - الصعيد الإقليمي

١٠- تم توزيع مشروع الدليل عن خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان على المشاركين في حلقة العمل التاسعة عن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي عقدت في بانكوك، خلال الفترة من ٢ شباط/فبراير إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠. وسيوزع الدليل عند استكماله في عام ٢٠٠١ توزيعا واسع النطاق على المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢ - الصعيد دون الإقليمي

١١- استضاف المجلس الأعلى في منغوليا (البرلمان) خلال الفترة من ٩ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ حلقة العمل دون الإقليمية بين الدورات لشمال شرق آسيا بشأن البرلمانيين وحقوق الإنسان. وشارك في تنظيمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي. وكانت أول مناسبة نظمتها كلتا الهيئتين ضمن إطار مذكرة التفاهم التي جرى التوقيع عليها في تموز/يوليه ١٩٩٩.

١٢- وشارك في حلقة العمل برلمانيون من منغوليا والصين وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا واليابان. وشارك بصفة مراقب ممثلو حكومات منطقة آسيا والمحيط الهادئ ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

١٣- واشترك في ترأس حلقة العمل السيد س. تومور، رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الأعلى في منغوليا، والدكتور ساناسورينجين أويون، عضو المجلس الأعلى في منغوليا. وأدلى ببيان افتتاحي كل من رئيس المجلس الأعلى والمفوضة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام المساعد للاتحاد البرلماني الدولي والمنسق المقيم بالنيابة للأمم المتحدة. وقدم ملاحظات ختامية كل من المستشار الإقليمي للمفوضة السامية بشأن تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والأمين العام المساعد للاتحاد البرلماني الدولي. وتناولت حلقة العمل المواضيع التسعة التالية:

١- البرلمانات وأعضاؤها بوصفهم حماة لحقوق الإنسان.

٢- حقوق الإنسان والتشريع.

٣- البرلمانات ومعاهدات حقوق الإنسان.

٤- وضع حقوق الإنسان في تركيبة هيكل البرلمان.

٥- البرلمانات والتخطيط الوطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦- الإشراف البرلماني وحقوق الإنسان.

٧- أدوار فرادى البرلمانيين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البرلمان وفي دوائرهم الانتخابية.

٨- دور البرلمانات في تناول القضايا المواضيعية المتعلقة بحقوق الإنسان: دراسة حالة فردية تتعلق باتفاقية حقوق الطفل.

٩- الأمم المتحدة: شريكة البرلمانيين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٤- وأكد الأشخاص المرجعيون، في عروضهم، وكذلك المشاركون في المناقشات على الدور الأساسي للبرلمانات ولأعضائها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وكان هناك تركيز خاص على وظيفة الإشراف البرلماني بوصفها أداة أساسية لتمكين البرلمانات وأعضائها من أن يكفلوا امتثال القانون الوطني للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من جهة، وامتثال الحكومة والإدارة عمليا للمعايير الدولية ولمعايير حقوق الإنسان من جهة أخرى. وإضافة إلى ذلك، قدم المشاركون آراء نافذة البصيرة عن تجربتهم الوطنية في ميدان حقوق الإنسان وأشاروا كذلك إلى المشاكل التي واجهتهم والآليات التي وضعتها برلماناتهم لمعالجتها.

١٥- ولم يكن الغرض من حلقة العمل اعتماد أي موقف مشترك أو توصيات مشتركة، بل بالأحرى إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات والآراء ولتوسيع معرفة المشاركين بالمعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبما يتوفر لدى البرلمان من أدوات لوضع هذه المعايير موضع التطبيق العملي.

باء - التثقيف في مجال حقوق الإنسان

١٦- يرد وصف للأنشطة المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الوثيقة A/55/360 (انظر E/CN.4/2001/90).

١٧- ونتج عن تقييم منتصف المدة الشامل لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤) وضع قاعدة بيانية على صفحة الاستقبال المخصصة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للتزويد بمعلومات عن المنظمات والمواد والبرامج المخصصة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (http://www.unhchr.ch/hredu.nsf).

١٨- وستعقد في الهند في تموز/يوليه ٢٠٠١ حلقة عمل دون إقليمية للقضاة بشأن أهلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنظر المحكمة.

جيم - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١٩- يرد وصف للأنشطة المتصلة بمؤسسات حقوق الإنسان في الوثيقة E/CN.4/2001/99.

١- الصعيد الإقليمي

٢٠- عقد في نيوزيلندا، في آب/أغسطس ٢٠٠٠، الاجتماع السنوي الخامس لمحفل آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

٢- الصعيد دون الإقليمي

٢١- عقدت حلقتا عمل دون إقليميتين للمؤسسات الوطنية خلال هذه الفترة، هما: حلقة العمل بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النهوض بحقوق المرأة (فيجي، أيار/مايو ٢٠٠٠) وحلقة العمل بشأن المؤسسات الوطنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفلبين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

دال - إعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- الصعيد الإقليمي

٢٢- عقدت حلقة عمل بشأن أثر العولمة على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية في ماليزيا في أيار/مايو ٢٠٠١.

٢- الصعيد دون الإقليمي

٢٣- التقى في ماجورو، جزر مارشال، خلال الفترة من ٦ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠١، ممثلون من حكومات كيريباتي وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو لاستعراض مضمون المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ولمناقشة الآثار المترتبة على التصديق عليها. ونظم الاجتماع من خلال البرنامج المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "تعزيز حقوق الإنسان" (HURIST)، الذي يرمي إلى إدماج حقوق الإنسان في البرامج التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودعم عمله في مجال حقوق الإنسان.

٢٤- وقدم خبراء دوليون وإقليميون في مجال حقوق الإنسان وموظفون متخصصون من الأمم المتحدة وممثلون عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية الإقليمية المساعدة إلى ممثلي تلك الدول أثناء مناقشاتهم.

٢٥- واعتمد المشاركون التوصيات التي تضمنت ضرورة أن تولي المفوضية السامية لحقوق الإنسان الاهتمام إلى الشواغل المحددة للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ وتقديم المساعدة التقنية في ميادين تعزيز المؤسسات وبناء القدرات واستعراض التشريعات. ووجه المشاركون عددا من التوصيات إلى حكوماتهم، بشأن أمور منها وضع خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان، وإعطاء الأولوية لمسألة التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتوفير التدريب بشأن المعايير الواردة في المعاهدات وترجمة هذه المعاهدات إلى اللغات المحلية، فضلا عن إيلاء المزيد من الأهمية لحقوق الإنسان المدرجة على جدول أعمال المنظمات الإقليمية، مثل محفل جزر المحيط الهادئ وجماعة المحيط الهادئ.

هاء - الصعيد الوطني: الأنشطة ذات الصلة

٢٦- نفذت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني وضمن إطار برنامجها للتعاون التقني أنشطة في المنطقة للمساهمة في تعزيز الأولويات الإقليمية الأربع المحددة في إطار طهران للتعاون التقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واضطلعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على نحو خاص بالأنشطة في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإندونيسيا وبوتان وتيمور الشرقية والصين والفلبين وكمبوديا ومنغوليا ونيبال. وأوفدت كذلك بعثتين لتقييم الاحتياجات إلى جمهورية إيران الإسلامية وجزر سليمان. وتولت تنفيذ هذه الأنشطة في بعض الحالات المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة واندونيسيا وكمبوديا ومنغوليا. وفي تيمور الشرقية، تقدم المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم الفني لبرنامج حقوق الإنسان التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. أما في أفغانستان فتقدم المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم للعمل الذي يقوم به موظف حقوق الإنسان في مكتب منسق الشؤون الإنسانية.

ثانيا - حلقة العمل التاسعة بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٢٧- كانت أهداف حلقة العمل هي:

(أ) استعراض التقدم المحرز منذ حلقة عمل بيجين (آذار/مارس ٢٠٠٠) في الجوانب الأربعة المحددة في إطار طهران للتعاون التقني. وقامت حلقة العمل تحديدا بما يلي:

'١' استعراض نتائج حلقات العمل بين الدورات بشأن:

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النهوض بحقوق المرأة، فيجي، أيار/مايو ٢٠٠٠؛

حقوق الإنسان للبرلمانيين، منغوليا، آب/أغسطس ٢٠٠٠؛

الاجتماع السنوي لمحفل آسيا والمحيط الهادئ بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، نيوزيلندا، آب/أغسطس ٢٠٠٠؛

المؤسسات الوطنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفلبين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛

'٢' تقييم المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ضمن إطار المجالات الأربعة المحددة في إطار طهران للتعاون التقني، مع التركيز على الصعيد الوطني؛

'٣' واستعراض تقرير التقييم الذي عهدت بإعداده المفوضية السامية لحقوق الإنسان للبروفيسور فتيت مونتربون عن الأنشطة التي نفذتها المفوضية بموجب إطار طهران خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠؛

(ب) وإجراء مناقشة أولية بشأن الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية المحتملة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتقييم المبادرات الجارية في هذا الصدد؛

(ج) ومواصلة تعزيز الشراكات من أجل تنفيذ إطار طهران للتعاون التقني.

٢٨- ومن أجل التحضير لحلقة العمل، عقد فريق مفتوح العضوية يتكون من ممثلي الدول الأعضاء المهتمة من المنطقة والمقيمين في جنيف، اجتماعين استشاريين في جنيف، وجهت في أعقابها الدعوات لحضور حلقة العمل إلى دول المنطقة، وإلى المؤسسات الوطنية الأعضاء في محفل آسيا والمحيط الهادئ وإلى المنظمات غير الحكومية الناشطة في المنطقة والتي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وإلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والوكالات الحكومية، للمشاركة بصفة مراقب. وإضافة إلى ذلك، وجهت الدعوة إلى الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية والسفارات في بانكوك للمشاركة بصفة مراقب. وتم تحديد الأشخاص المرجعيين الذين سيقدمون عروضهم أثناء حلقة العمل.

٢٩- وحضر حلقة العمل ممثلون من ٣٣ حكومة هي: أستراليا، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبوتان، وتايلند، وجزر مارشال، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، وسنغافورة، والصين، والعراق، وعمان، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وكمبوديا، والكويت، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند، واليابان، واليمن. وحضر كذلك ممثل عن فلسطين. وشارك أربع من المؤسسات الوطنية السبع في المنطقة الأعضاء في محفل آسيا والمحيط الهادئ في حلقة العمل وممثل عن محفل آسيا والمحيط الهادئ. كما شارك عدد من المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب، وكذلك ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة.

وقائع الجلسات

٣٠- افتتح كل من الدكتور سوراكيارت ساثيراتاي، وزير الشؤون الخارجية في تايلند، والسيدة ماري روبنسون مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقة العمل. وانقسمت إلى ست جلسات موضوعية هي:

١- التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٢- المؤسسات الوطنية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٣- خطط العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ولتمكين القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

٤- الاستراتيجيات لإعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥- واستعراض توصيات البروفيسور فيتي مونتربون، بوصفها جزءا من تقييمه عن تنفيذ المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإطار طهران (١٩٩٨-٢٠٠٠).

٦- والمناقشة الأولية بشأن ترتيبات إقليمية أو دون إقليمية محتملة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٧- إطار طهران للتعاون التقني: الاستنتاجات.

الاستنتاجات

٣١- اعتمدت حلقة العمل عدة استنتاجات، أرفق نصها بهذا التقرير. وتؤكد الاستنتاجات على أهمية تنفيذ التعاون التقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عملا بإطار طهران للتعاون التقني الإقليمي، وتسلم بأهمية العلاقة الوثيقة بين الدعامات الأربع للإطار وبطابعها المتضافر.

٣٢- وتبين الاستنتاجات أن تنفيذ خطة عمل بيجين هو من مسؤولية جميع الدول في المنطقة وتطلب إليها أن تتخذ، حسب الاقتضاء، الخطوات الملموسة على الصعيد الوطني لتنفيذ اتفاق طهران. وفي هذا الصدد، رحب المشاركون في حلقة العمل بمساهمة البرلمانات والقضاء والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، إذا ما اقتضى الأمر، في وضع الإطار وتنفيذه وطلبوا إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تقيم، كلما أمكن، شراكات مع هذه الجهات الفاعلة لتنفيذ الإطار. كما أنهم سلموا بأهمية اقتران حلقات العمل الإقليمية التي تعقد وفقا للإطار بأنشطة دون إقليمية ووطنية ملموسة وقابلة للاستدامة، وكذلك ببرامج تدريب وتوعية للموظفين الحكوميين ولفئات فنية رئيسية مثل الشرطة وموظفي السجون والمعلمين والقضاة والمحامين والبرلمانيين.

٣٣- وفي حين أن الاستنتاجات تشير إلى أن إطار طهران هو أساسا عملية حكومية، فإنها تعترف بأهمية مشاركة المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، تسلم الاستنتاجات بأهمية المبادرة لعقد مشاورات فيما بين الجهات الفاعلة غير الحكومية قبل الافتتاح الرسمي لحلقة العمل بيوم واحد، وكذلك بتقديم تقارير هذا الاجتماع إلى الجلسة العامة.

٣٤- وتحيط الاستنتاجات علما بالمناقشات المتعلقة بأساليب التعاون الإقليمية أو دون الإقليمية المحتملة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوصفها جزءا من نهج شامل وعملي متدرج الخطى يقوم على بناء اللبنات المتراصة، فضلا عن التقييم الذي أجراه البروفيسور مونتربورن بشأن تنفيذ إطار طهران بناء على طلب من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

المرفق

استنتاجات حلقة العمل التاسعة بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

بانكوك، ٢٨ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ٢٠٠١

إن ممثلي حكومات بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ المشتركين، إلى جانب ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الحاضرين كمراقبين في حلقة العمل التاسعة بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك، في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠١،

إذ يذكرون بالمساهمات الهامة التي قدمتها حلقات العمل السابقة وبالاستنتاجات التي اعتمدتها، وبخاصة حلقة العمل المعقودة في بيجين في عام ٢٠٠٠، وحلقات العمل المعقودة بين الدورات بشأن المجالات الأربعة المحددة ضمن إطار طهران للتعاون التقني الإقليمي،

وإذ يؤكدون من جديد أن جميع حقوق الإنسان - المدنية منها والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - والحق في التنمية، هي حقوق عالمية ومتشابكة ومترابطة ولا تقبل التجزئة،

وإذ يعترفون بأن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان الحريات الأساسية هي أمور مترابطة ومتضافرة،

وإذ يذكرون بأنه يجب على المجتمع الدولي، وفقا لما خلص إليه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في عام ١٩٩٣، أن يعالج جميع حقوق الإنسان على نطاق عالمي معالجة منصفة ومتكافئة، على قدم المساواة وبنفس القدر من التشديد، وأنه رغم وجوب مراعاة أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المتنوعة، يجب على الدول أن تعمل على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية،

وإذ يؤكدون من جديد على أن يكون الصعيد الوطني هو محور الاهتمام الرئيسي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وبالتالي فإن المسؤولية عن ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان تقع على عاتق الدول بالدرجة الأولى،

وإذ يعربون عن التزامهم بالنهوض بالتعاون الإقليمي والدولي من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها على نطاق عالمي،

وإذ يضعون في اعتبارهم اتساع رقعة منطقة آسيا والمحيط الهادئ وما تتسم به من خصائص متنوعة،

وإذ يعيدون تأكيد أهمية اتباع نهج شامل متدرج الخطى وعملي المنحى يقوم على بناء اللبنات المتراصة في اتجاه النهوض بالتعاون الإقليمي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يؤكدون على أهمية تنفيذ التعاون التقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عملا بإطار التعاون الإقليمي الـــذي وضع في طهران، بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، بوصفه أحد المكونات الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،

وقد استعرضوا التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ إطار طهران للتعاون الإقليمي،

وقد أجروا مناقشة أولية بشأن الأساليب دون الإقليمية والإقليمية المحتملة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة،

فإنهم:

١- يعربون عن تقديرهم لحكومة تايلند لاستضافتها حلقة العمل هذه وللبيان الذي أدلى به الدكتور سوراكيات ساثيراتاي، وزير الخارجية؛

٢- يرحـــبون بمشاركة السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في حلقة عمل بانكوك، وكذلك بالبيان الذي أدلت به؛

٣- يرحـــبون بمشاركة صاحب السعادة السيد شامبو سيمخادا، رئيس الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان؛

٤- يعـــربون عن تقديرهم للحكومات والمؤسسات الوطنية والخبراء وممثلي المجتمع المدني ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتنفيذ المقترحات التي قدمت أثناء حلقة عمل بيجين؛

فيما يتعلق بخطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية:

٥- يسلمون بأن خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان من شأنها أن تسهم مساهمة هامة في تحسين إعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٦- يسلمون كذلك بأن خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان من شأنها النهوض بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان وإزالة العنصرية والتمييز العنصري؛

٧- يؤكدون مجددا على استصواب وضع خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان والقيام بذلك على أساس المشاركة والشمولية ويشجعون الدول على النظر في اتخاذ الخطوات في هذا الصدد؛

٨- يسلمون بما للتعاون الإقليمي من قيمة في المشاركة في الممارسات والمنهجيات لدى وضع خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات؛

٩- يحيطون علما بالدول التي تنفذ فعلا خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان وبجهود الدول التي هي بصدد وضع خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان؛

١٠- يشجعون الحكومات والمؤسسات الوطنية على إدماج حقوق الإنسان لجميع الفئات المستضعفة في خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وغيرها من الخطط الوطنية ذات الصلة؛

١١- يحيطون علما بحلقة العمل دون الإقليمية بشأن حقوق الإنسان والبرلمانيين التي عقدت في منغوليا، وكذلك بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي؛

١٢- يحيطون علما بمشروع دليل خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛

فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان:

١٣- يسلمون بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان من شأنه أن يؤدي دورا ايجابيا في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن يساهم في تعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وفي منع انتهاكات حقوق الإنسان؛

١٤- يحيطون علما بتوصيات استعراض منتصف المدة لعقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

١٥- يسلمون في هذا الصدد باستصواب إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان كأحد مكونات خطط التنمية الوطنية وغيرها من خطط العمل الوطنية ذات الصلة؛

١٦- يشجعون الحكومات على تعزيز وضع استراتيجيات وطنية في مجال حقوق الإنسان تقوم على أساس المشاركة وتكون شاملة وفعالة وقابلة للاستدامة؛

١٧- يعترفون بأهمية الدور الذي يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية أن تؤديه في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية؛

١٨- يسلمون بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان لصالح جميع الجهات المعنية بإقامة العدل يمكن أن يعتبر أولوية من أولويات بلدان المنطقة وأنه ينبغي إيلاء الأولوية أيضا لتلبية احتياجات الموظفين الحكوميين المحليين وقادة المجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات القانونية وشبه القانونية والسكان الريفيين والأميين والنساء والبنات والفئات المستضعفة، من التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

١٩- يدعون الدول في المنطقة إلى المشاركة في تجاربها المتعلقة بالممارسات الجيدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أثناء انعقاد حلقة العمل العاشرة؛

فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢٠- يرحبون بإنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومواصلة تقوية هذه المؤسسات في الكثير من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨؛

٢١- يؤكدون من جديد أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ينبغي أن تنشأ على أساس عملية تشاور مناسبة وشاملة وأن تكون مستقلة وتعددية وأن تستند إلى المعايير العالمية لحقوق الإنسان؛

٢٢- يطلبون إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تقوم، بالتشاور مع الدول وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية و/أو المؤسسات المتخصصة المماثلة، بتعزيز المشاريع الوطنية والشبكات الإقليمية والمساعدة المالية والتقنية التي من شأنها أن تسرع بهذه العملية؛

٢٣- يشجعون المفوضية السامية لحقوق الإنسان على مواصلة تنمية التعاون مع محفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

٢٤- يحيطون علما بتنفيذ حلقات العمل الثلاث بشأن المؤسسات الوطنية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة (فيجي، ٥-٧ أيار/مايو ٢٠٠٠)، والدورة التدريبية الثانية للمؤسسات الوطنية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفلبين، ٥-١١ تشرين الثاني/نوفمبر)، والاجتماع السنوي الخامس لمحفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (نيوزيلندا، ٦-٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠)، وبالتقارير الفنية التي صدرت عنها والاستنتاجات المتعلقة بها؛

٢٥- يشجعون المؤسسات الوطنية والمؤسسات المتخصصة مماثلة على مراعاة منظور نوع الجنس وتحديد مركز تنسيق لحقوق وقضايا المرأة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة على نحو فعال؛

٢٦- يحيطون علما مع التقدير بالتبرعات المالية التي قدمتها عدة حكومات لدعم المفوضة السامية في جهودها الرامية إلى المساعدة في إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

٢٧- يرحبون بالعرض الذي تقدمت به لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا لاستضافة الاجتماع السنوي السادس لمحفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ويطلبون إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تقدم ما يكفي من الدعم لهذا الاجتماع؛

فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

٢٨- يؤكدون من جديد أن الكائن البشري هو محور التنمية وأن السياسة الإنمائية ينبغي لها أن تجعل من الإنسان المشارك الرئيسي والمستفيد الأكبر من التنمية؛

٢٩- يؤكدون من جديد أن التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة ترمي إلى التحسين المستمر لرفاه السكان برمتهم وخير جميع الأفراد على أساس توفير المشاركة الفعالة والحرة والحقيقية لهم في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عن هذه المشاركة؛

٣٠- يؤكدون التزامهم بتعزيز نهج للتنمية يركز على السياسات والإجراءات التي تقوم على أساس مبادئ المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والتمكين والاسترشاد بمعايير حقوق الإنسان المتفق عليها دوليا؛

٣١- يؤكدون مجددا التزامهم بتنمية وتعزيز القدرات الوطنية، وفقا للأوضاع والاحتياجات الوطنية، من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛

٣٢- يدركون أهمية الحكم السديد على الصعيدين الوطني والدولي لضمان حماية حقوق الإنسان واحترام الحريات واستخدام موارد التنمية استخداما سليما وفعالا في سبيل إعمال الحق في التنمية؛

٣٣- يؤكدون أن السلم والأمن الدوليين هما العنصران الأساسيان لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛

٣٤- يسلمون بأن الفقر لا يزال عقبة رئيسية في طريق إعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويؤكدون على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني وعلى التعاون الدولي في سبيل التصدي لهذه المسألة؛

٣٥- يشجعون أنشطة المتابعة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية للمبادرات الإقليمية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛

٣٦- يؤكدون مجددا أن التعاون الدولي ضرورة ناشئة عن المصلحة المتبادلة المعترف بها لجميع البلدان، ومن ثم فإنه ينبغي تعزيز هذا التعاون لأغراض من بينها تقديم الدعم المالي والتكنولوجي للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية ومساعدتها، حيثما أمكن، على الوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٣٧- يشجعون الحكومات والمؤسسات الوطنية على إيلاء المزيد من الاهتمام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، بما في ذلك توفير المأوى والغذاء والمياه والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية؛

فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب:

٣٨- يعربون عن تقديرهم لحكومة جمهورية إيران الإسلامية لاستضافتها الاجتماع التحضيري الإقليمي الآسيوي (١٩-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١) تمهيدا للمؤتمر العالمي ويحيطون علما بالإعلان وبخطة العمل الناجمين عن هذا الاجتماع؛

٣٩- يعربون عن قلقهم العميق إزاء جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وإدانتهم القاطعة لها، بما في ذلك أعمال العنف التي ترتكب بدوافع عنصرية، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فضلا عن أنشطة الدعاية والمنظمات التي تحاول تبرير أو ترويج العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بأي شكل من الأشكال؛

٤٠- يرحبون بمشاركة المؤسسات الوطنية وممثلي المجتمع المدني مشاركة فعالة بصفة مراقب في المؤتمر العالمي؛

٤١- يحثون المؤتمر العالمي على التسليم بأن خطط العمل الوطنية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية هي الأدوات الأساسية لمكافحة العنصرية وما يتصل بها من أشكال التمييز وعلى النظر في الأساليب التي يمكن لهذه الأدوات أن تعالج بها على نحو أفضل هذه القضايا، مع إيلاء اهتمام خاص لجميع الفئات المستضعفة في المجتمع؛

ولذلك فإن المشاركين في حلقة عمل بانكوك:

٤٢- يسلمون بالعلاقة الوثيقة بين الأركان الأربعة لإطار التعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبطابعها المتضافر، ويطلبون إلى الدول الأعضاء في المنطقة أن تتخذ الخطوات الملموسة، حسب الاقتضاء، على الصعيد الوطني فيما يتصل بتنفيذ إطار طهران؛

٤٣- يحيطون علما بالمناقشات المتعلقة بأساليب التعاون الإقليمية أو دون الإقليمية المحتملة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوصفها جزءا من نهج شامل متدرج الخطى وعملي المنحى يقوم على بناء اللبنات المتراصة؛

٤٤- يحيطون علما بالتقييم الذي أجراه البروفسور فيتي مونتاربورن، بناء على طلب من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لتنفيذ إطار طهران؛

٤٥- يسلمون بأن حلقات العمل الإقليمية التي تم الاضطلاع بها وفقا لإطار التعاون الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ينبغي أن تقترن بأنشطة ملموسة وقابلة للاستدامة على الصعيدين دون الإقليمي والوطني، فضلا عن برامج التدريب والتوعية المخصصة للموظفين الحكوميين وللفئات المهنية الرئيسية مثل الشرطة وموظفي السجون والمعلمين والقضاة والمحامين والبرلمانيين؛

٤٦- يعترفون، مع الإشارة إلى أن إطار طهران هو عملية حكومية أساسا، بأهمية مشاركة المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية وبالمبادرة إلى إجراء مشاورات على الجهات الفاعلة غير الحكومية قبل الافتتاح الرسمي لحلقة العمل وبالتقارير المقدمة إلى الجلسة العامة ويطلبون إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تقيم، حيثما أمكن، شراكات مع هذه الجهات الفاعلة من أجل تنفيذ إطار طهران؛

٤٧- يلاحظون أن تنفيذ خطة عمل بيجين المعتمدة في حلقة العمل الثامنة بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هو من مسؤولية جميع دول المنطقة، ويرحبون بالاقتراح الذي قدمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل مواصلة تنفيذ الأنشطة ضمن إطار طهران وذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين والوطنيين، ويرحبون في هذا الصدد بحلقات العمل القادمة بشأن أهلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنظر المحكمة وبشأن أثر العولمة على الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٤٨- يرحبون بجهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان الرامية إلى تنمية الشراكات من أجل تنفيذ أنشطتها وفقا لإطار طهران للنهوض بالقدرات الوطنية اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة؛

٤٩- يرحـــبون بمشاركة البرلمانات والقضاء والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، حسب الاقتضاء، في وضع وتنفيذ إطار التعاون الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

٥٠- يدعـــون الدول لاستضافة حلقات العمل دون إقليمية بين الدورات في إطار خطة عمل بيجين ويرحبون بالعرض المقدم من اللجنة الاسترالية المعنية بحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص لاستضافتها حلقة العمل بشأن المؤسسات الوطنية المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان وبوسائط الإعلام؛

٥١- يشجعون، حسب الاقتضاء، نشر نتائج حلقة العمل هذه على الوكالات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة والشركاء الآخرين على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وتعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى تنفيذ استنتاجاتها؛

٥٢- يطلبون إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التعاون التقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفقا لإطار التعاون إلى حلقة العمل السنوية القادمة.

- - - - -